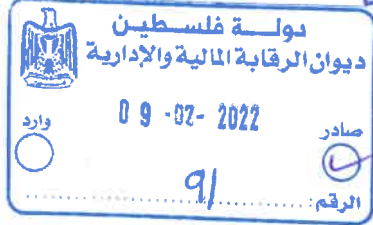
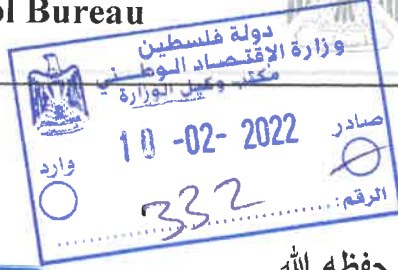


State Of Palestine
Financial and Administrative
Control Bureau

دولة فلسطين
ديوان الرقابة المالية والإدارية

الرقم: ٩١
التاريخ: 2022/2/9



حفظه الله

عطوفة الأخ/ عبد الفتاح الزريعي
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد...

الموضوع: تعليق ديوان الرقابة على رد وزارتك الوارد بتاريخ 2022/2/6م بشأن تقرير الديوان عن أعمال الإدارة العامة للتجارة والمعابر - الجزء الثاني صادر رقم (13) بتاريخ 2022/1/5م

يهديك ديوان الرقابة المالية والإدارية أطيب تحياته.

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، مرفق طيه تعليق ديوان الرقابة على رد وزارتك الوارد بتاريخ 2022/2/6م بشأن تقرير الديوان عن أعمال الإدارة العامة للتجارة والمعابر - الجزء الثاني صادر رقم (13) بتاريخ 2022/1/5م.

للاطلاع، وإفادتنا بالخصوص.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،،،

م. محمد عبد القادر الرقب

رئيس الديوان



السفراء
م. محمد عبد القادر الرقب
10.2.2022



نسخة: للملف.



+970 8 2842129/ 2842127



+970 8 2842106



غزة www.facb.gov.ps



تعليق ديوان الرقابة على رد وزارة الاقتصاد الوارد بتاريخ 2022/2/6م بشأن تقرير الديوان عن أعمال الإدارة العامة للتجارة والمعابر - الجزء الثاني صادر رقم (13) بتاريخ 2022/1/5م

بدايةً فإن ديوان الرقابة المالية والإدارية يُثمن تجاوب وتعاون وزارة الاقتصاد، وجهودها المبذولة الرامية إلى تعزيز الإيرادات العامة، وتنظيم وضبط عملية استيراد وتصدير السلع والبضائع من وإلى قطاع غزة، وحماية الاقتصاد الوطني ومكافحة التهريب بمُختلف أشكاله الصريحة والضمنية، كما أن الديوان يُقدر بالغ التقدير قيام الوزارة بالبدء بمعالجة ما ورد في تقريره من ملاحظات وتوصيات. هذا وبعد قيام فريق الديوان بدراسة ما جاء في رد الوزارة حول الملاحظات الواردة في التقرير، خلُص إلى ما يلي:

- أ- يُمكن الحكم بالمُجمل على رد الإدارة العامة للتجارة والمعابر، بأنه رد إيجابي¹، تم التأكيد فيه على مُعظم ما جاء في تقرير الديوان من ملاحظات، مع استعراض بعض المُبررات العامة بخصوصها، ويعتبر فريق الديوان أن المبررات العمومية الواردة في الرد لا تشكل عائق أمام معالجة وتصويب الملاحظات الواردة في التقرير.
- ب- أكد رد الوزارة أن جميع التوصيات الواردة في تقرير الديوان هي محط اهتمام وتوافق، وأنه سيتم الأخذ بها، وفي هذا السياق فإن فريق الديوان يؤكد على ضرورة وضع جدول زمني لتنفيذها.
- ت- جاء في سياق رد الوزارة على التقرير بعض النقاط التي تستدعي التوقف عندها، ومن أبرزها:
 1. تضمن رد الوزارة في ص. رقم (3) منه، على الملاحظة رقم (8) بشأن قائمة الأصناف، بأن "مبلغ الرسوم ثابت لكل وحدة قياس حسب نوع الصنف، وليس كما ذكر في تقرير الديوان بأنه يتم تحصيل رسوم عليها متفاوتة المقدار"، يؤكد فريق الديوان: أن هذه الملاحظة واضحة الدلالة والمقصود، وهي توضيحية لما تقوم به الوزارة بشأن رسوم أدونات الاستيراد، من حيث وجود عدد من الأصناف يتم تحصيل رسوم عنها تتفاوت في المقدار بحسب الكمية المطلوب استيرادها، وقد اجتزأ رد الوزارة جزء من العبارة أو الملاحظة ووقف عند "متفاوتة المقدار"، وتغافل عما تبعها من توضيح.

¹ المقصود بعبارة "الرد إيجابي" وفق مفاهيم عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية المعمول بها هو أن الرد في مجمله أكد معظم الملاحظات الواردة في التقرير، ولم يتضمن تبريراً موثقاً يدحضها وينفي صحتها.





2. تضمن رد الوزارة في ص. رقم (3) منه، على الملاحظة رقم (9،10) بأن اختيار كود واسم الصنف على برنامج التجارة يكون عمومياً ويعتمد على الاجتهاد والرأي الشخصي للموظفين، بأنه "أضيفت خانة الوصف لإعطاء أي إضافات أو توضيحات أخرى للصنف، وأن اسم الصنف يكون حسب التسمية المعتمدة في النظام". يؤكد فريق الديوان: أن رد الوزارة على الملاحظة لم ينفي جوهرها ولم يقدم أي توضيح بخصوص العينة المشار إليها في التقرير، والتي تم فيها إلحاق صنف بوصف واحد لعدة أسماء من أصناف مختلفة في بند الرسوم.

3. تضمن رد الوزارة في ص. رقم (4) منه، على الملاحظة رقم (13/ث) بشأن صلاحيات الاعتماد المتاحة على البرنامج، بأن "صلاحيات الاعتماد متاحة لكل من: تامر الزويدي، جاد الله ارحيم، ولا يوجد أي موظف آخر لديه صلاحية الاعتماد"، يؤكد فريق الديوان: بأن رد الوزارة غير دقيق ومنافٍ لما ورد في كشف الصلاحيات المتاحة على النظام المحوسب الذي تم تزويد فريق الديوان به من قبل مدير وحدة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات. "مرفق رقم (1)"

4. كما تضمن رد الوزارة في ص. رقم (4) منه، على الملاحظة رقم (13/ث) بشأن صلاحيات الاعتماد المتاحة على البرنامج، بأن "البرنامج المحوسب الحالي يحدد الموظف الذي قام باعتماد الاسم"، ويؤكد فريق الديوان أيضاً: بأن رد الوزارة غير دقيق، حيث إن فريق الديوان طلب من مدير عام وحدة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات تزويده بأسماء المستخدمين المعتمدين لكل إذن استيراد مُسجل على البرنامج، وأفاد بأن البرنامج لا يحتفظ بذلك.

5. تضمن رد الوزارة في ص. رقم (5) منه، على الملاحظة رقم (15) بشأن الأرشفة المستندية، بأنه "تجمع المغلفات في نهاية الشهر وتحفظ في مكان آمن". يؤكد فريق الديوان: أن رد الوزارة على هذه النقطة غير دقيق ومخالف للواقع الموجود الذي تم رصده خلال تواجد فريق الديوان الميداني طوال فترة الفحص، كما ويؤكد فريق الديوان على ما جاء في ملاحظته من تفاصيل حول عشوائية الأرشفة وعدم اتباع الأصول المتعارف عليها بشأنها.

6. تضمن رد الوزارة الوارد في ص. رقم (5) على الملاحظة (16/ت) وليس (16/ث) كما ورد في الرد) بشأن قيام الموظفين بتسجيل تواريخ إما سابقة أو لاحقة لتاريخ التحصيل. يؤكد فريق الديوان بأن رد الوزارة ليس له أي صلة بها، ولم يُقدم توضيحاً لتفاصيلها.

7. تضمن رد الوزارة في ص. رقم (8) منه، على الملاحظة رقم (3) بشأن مطابقة بيانات تحصيلات أدونات الاستيراد بين برنامج دائرة التجارة والمعابر بوزارة الاقتصاد وبين تسجيلات بنك الإنتاج، بأن "فريق الديوان قام بتحليل البيانات المالية من برنامج التجارة وبيانات بنك الإنتاج دون الاطلاع على الكشوف النهائية والمعتمدة من قبل الدائرة المالية، وأن المبالغ المذكورة في تقرير الديوان



تختلف عن المبالغ والتقارير المعتمدة من قبل الدائرة المالية"، يؤكد فريق الديوان: بأن العنوان الفرعي للملاحظة كان واضح الدلالة من حيث كون المطابقة هي بين بيانات برنامج التجارة وبين بيانات البنك، وقد جانب رد الوزارة الصواب حين ذكر أن فريق الديوان قام بتحليل البيانات دون الاطلاع على كشوف الإيرادات الصادرة عن الدائرة المالية، حيث تم التطرق لمضمون تسجيلاتها وتقاريرها في الجزء الأول من تقرير الديوان وتحديداً في الصفحة رقم (6) منه.

8. يتضح مما جاء في رد الوزارة وجود فهم خاطئ لدى بعض موظفيها بشأن إجراءات المطابقة للبيانات المالية بين تسجيلات الوزارة وتسجيلات البنك، حيث إن الوزارة لا تقوم بأي مطابقة بين تسجيلاتها للإيرادات (قسائم الدفع سواءً اليدوية أو المحوسبة) مع تسجيلات البنك للتحصيلات النقدية من الإيرادات، بل إن الدائرة المالية بالوزارة تكتفي بالاعتماد على بيانات وكشوف التحصيلات النقدية التي يتم الحصول عليها من بنك الإنتاج وتقوم بمقارنتها مع قسائم الإيداع البنكية الصادرة عن نقطة تحصيل البنك الموجودة في الوزارة فقط، أي أنها تقوم بمقارنة كشف بيانات (حساب) البنك مع بعض المستندات الصادرة من نظام البنك المحوسب المعززة للكشف (قسائم الإيداع البنكية)، أي مطابقة بيانات نفس الجهة ببعضها البعض، الأمر الذي ينفي مفهوم المطابقة السليمة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بسبب فقدان الطرف الآخر من التسجيلات (تسجيلات الوزارة).

9. أفاد رد الوزارة حول ما ورد في ملاحظات الديوان (من ص. 23 وحتى ص. 37) بشأن التباين في تسجيلات البنك وتسجيلات دائرة التجارة، بأنه تقرر تشكيل لجنة خاصة من الرقابة الداخلية والدائرة المالية، لمراجعة ما ورد فيها والتدقيق في كل ما ذكر بشأنها، وسيتم موافاة الديوان بتقرير اللجنة فور الانتهاء منه.

10. إن ما جاء في رد الوزارة الوارد في ص. رقم (10)، على الملاحظة رقم (3،1) بشأن مطابقة بيانات حركة الواردات السلعية، بين برنامج التجارة والمعايير المحوسب بوزارة الاقتصاد الوطني وبين تسجيلات الإدارة العامة للجمارك بوزارة المالية، يؤكد ديوان الرقابة، إلى حاجة المعابر إلى برنامج موحد، وهذا هو مقصود وجوهر ملاحظات الديوان وما تضمنته من أمثلة حول تضارب البيانات والكميات، حيث إن تقرير الديوان لم يتطرق في ملاحظاته إلى عدم دقة تسجيلات وزارة الاقتصاد لوحدها، بل كانت الملاحظة واضحة الدلالة من حيث كون تسجيلات وبيانات وزارتي الاقتصاد والمالية مختلفة وغير دقيقة، وهو ما أثبتته رد الوزارة من حيث اختلاف الكميات في بعض الحالات.

الإدارة العامة للرقابة على المال العام والاقتصاد



(مرفعه رقم 1)

مرسل لعضيد لادريانه عذر طر لمر
الاعمال الا لكرهوني ، مبدل /

مدير عام و صدى الى اسويت و تكمل لوميا

المعلوما سے ميژد لاسفاد الوطن

لا فح / فضل عبات

اسم المستقدم	إضافة أنى الاستيراد	إضافة حركة معبر	القائمة السوداء	صلاحية الاعتماد للادفن	صلاحية الدفع
1 تامر الزويدي	1	0	0	1	1
2 شعيب الفرا	1	1	0	1	0
3 محمد الخور	1	0	0	0	0
4 عبد الفتاح الزريعي	1	0	0	0	1
5 براءه ابوب	1	0	0	0	0
6 فادي العرين	0	0	1	0	0
7 يوسف صافي	1	1	0	1	0
8 احمد الاسطل	1	1	0	0	0
9 مروان ابو مور	1	1	0	0	0
10 اشرف الشاعر	1	1	0	0	0
11 احمد مسلم	1	1	0	0	0
12 خليل النجار	1	1	0	0	0
13 ابراهيم المصري	0	0	0	0	1
14 يوسف الاسطل	1	0	0	0	1
15 سامي شحادة	1	0	0	0	0
16 محمود العجل	1	0	0	0	1
17 توفيق كرزيم	0	0	0	0	1
18 علاء مطر	1	0	0	0	0
19 علاء مجين	1	0	0	0	1
20 حسام عزام	0	0	0	0	1
21 سمير جودة	1	0	0	0	0
22 سراج رضوان	1	0	0	0	0
23 جاد الله ار حيم	1	0	0	1	0
24 حمدي العيسى	1	0	0	0	1
25 تامر المدون	0	0	0	0	1
26 محمد ابو راس	0	0	0	0	1
27 ابراهيم عصفور	1	1	0	0	0
28 محمد صيدم	1	1	0	0	0
29 مؤمن النيراوي	1	1	0	0	0

